Journal of Arabic Language and Literature (JALSL) • Vol 2, Issue 3 (2023) • P: 20 - 9
https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl
ISSN: 2790-7317 (Online) • ISSN: 2790-7309 (Print)

Ibn Malik's Approach in Presenting Syntactic and Morphological Judgements; A study in Alfiyah

Mrs. Shahd Sabir Toukhi*[1], Dr. Hanan Ahmed Al-Rajhi[1]

[1] University of Jeddah | KSA

Received: 29/01/2023

Revised: 09/02/2023

Accepted: 14/03/2023

Published: 30/06/2023

* Corresponding author: shahad1696@hotmail.com

Citation: Toukhi, SH. S., & Al-Rajhi, H. A. (2023). Ibn Malik's Approach in Presenting Syntactic and Morphological Judgements; A study in Alfiyah. *Journal of Arabic Language Sciences and Literature, 2(3),* 9 – 20. https://doi.org/10.26389/AJSRP.K290123

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study attempted to examine Ibn Malik's method for conveying grammatical and morphological rules: a study in Al-Alfiyya. It examined the odd grammatical and morphological issues presented by Ibn Malik in his Alfiyyah. They included twelve issues in several grammatical and morphological chapters. I utilised the works of Al-Alfiyyah commentators to discuss them. I also examined other books on Al-Alfiyyah in order to examine Ibn Malik's perspectives, options, and techniques with regard to these grammatical rules.

The problem is based on the following questions: (i) What is the method used by Ibn Malik to present the uncommon grammatical and morphological rules and what are the controls that he followed in his arrangement of the rules? (ii) What is Ibn Malik's position on issues of disagreement regarding the grammatical and morphological arrangement of the uncommon rules and what is the extent of agreement and difference between the commentators on Ibn Malik's methodology in presenting the uncommon rules in his Alfiyah? iii) What is the effect of the rhyming on the presentation of the uncommon rules by Ibn Malik in his Khulasah (Summary)?

The study utilised a descriptive inductive methodology. It collected and categorised the data, identified the rules and justifications for presenting Ibn Malik's uncommon grammatical and morphological rules, and examined them analytically or morphologically in order to arrive at the results.

This study was divided into two chapters, preceded by an introduction and prelude, and concluded with a summary of the study's conclusions.

Chapter 1 covered the theoretical side. It provided a linguistic and idiomatic definition of "uncommon" and explained Ibn Malik's approach to presenting the uncommon rules. It also examined past research.

Chapter 2 represented the practical and applied side of the study and included grammatical and morphological rules that began with the words "Nadar" (were uncommon), "Nader" (uncommon), and "Yandor" (are uncommon).

Keywords: Odd Grammatical Rules, Ibn Malik.

مَنهجُ ابنِ مالكٍ في عرضِ الأحكامِ النحويّة والصرفيّة – دراسة في الألفية –

أ. شهد صابر طوخي*[1]، الدكتورة / حنان بنت أحمد راجحي[1]

[1] جامعة جدة | المملكة العربية السعودية

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى الوقوف على منهج ابن مالك في عَرض الأحكام النّحوية والصرفيّة -دراسة في الألفية-. وجاءت هذه الدراسة لاستعراض المسائل النّحوية والصّرفية في "النّادر النّحوي"، وقد عَرَض ابن مالك هذه المسائل في ألفيته، وصرّح بلفظها، وتضمّنت اثنتي عشرة مسألة في أبواب نحويّة وصرفية متفرّقة، واستعنت لإيضاحها بكتب شرّاح الألفيّة وغيرها من كتب الألفية؛ للوقوف على آرائه واختياراته، ومنهجه في تناول الحكم النّحوي. وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية: الأولى: ما منهج عرض حكم النّادر النّحوي والصّرفي عند ابن مالك؟ وما الضوابط التي اتّبعها في منظومته لترتيب المسائل؟ والثّانية: ما موقف ابن مالك من مسائل الخلاف في ترتيب حكم النّادر النّحوي والصرفي؟ وما مدى توافق واختلاف الشرّاح في منهج ابن مالك في عرض مسائل النّادر في الألفيّة؟ والثّالثة: ما أثر النظم على عرض حكم النّادر عند ابن مالك في الخلاصة؟ والمنهج الذي قامت عليه الدراسة المنهج الوصفي القائم على الاستقراء بجمع المادة العلمية وتصنيفها، ثم تحديد المسائل والعلل في سبب تقديم حكم النّادر النحوي والصرفي عند ابن مالك، وتحليلها تحليلاً نحويًا أو صرفيًا، وصولاً إلى النتائج.

وانتظمت هذه الدراسة في محورين، تسبقهما مقدّمة، وتتلوهما خاتمة تضمّنت ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وهي على النّحو الآتي: المحور الأول: يتضمّن الجانب النّظري، وفيه التّعريف بمفهوم النّادر لغة واصطلاحًا، ومنهج ابن مالك في التّعبير عن النّادر، والدراسات السّابقة.

والمحور الثّاني: يتضمّن الجانب التّطبيقي، وفيه المسائل النّحوية والصرفيّة التي جاءت بلفظة "نَدَر"، والمسائل النّحوية والصرفيّة التي جاءت بلفظة "نادر"، والمسألة النّحوية التي جاءت بلفظة "يندر، وندور".

الكلمات المفتاحية: النّادر النّحوي – ابن مالك.

المقدِّمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمد الصَّادق الوعد الأمين، اللهمّ لا علم لنا إلا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم، اللهمّ علِّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علَّمتنا، وزدنا علمًا، أمّا بعد:

فإنّ اللغة العربيَّة لغةُ القرآن التي هي معجزةُ الله في كتابه العزيز، فتعلُّم قواعدها النحْويَّة والصرفيَّة طريق لتقويم اللسان عن الخطأ واللحن، وضبط الكلام.

وعلم النَّحو من العلوم العربيَّة التي اهتم بها علماء العرب القدامى والمحدثون، منذ أن ظهر اللحن، وشاع فساد الألسن، فوضع سيبويه كتابه الذي يعدُّ أشهر وأهم كتاب في علوم اللغة، وجاءت بعده المصنفات اللغويّة والنحويّة، وظهرت المنظومات التعليميّة التي من أهمها ألفية ابن مالك المشتهرة بـ(الخلاصة)وهي من أشهر ما ألّف ابن مالك، وقد جاءت دراستي على هذه الألفيّة في)النّادر النّحوي) موضّحة فيها منهجه في عرض الأحكام النحويّة والصرفيّة، والموازنة بين منهجه في عرض الأحكام وموافقته ومخالفته لغيره من النّحاة. معتمدةً في ذلك على المصنّفات النّحوية المتعلّقة بالألفيّة وغيرها. مبينة منهج ابن مالك في عرضه للأحكام في منظومته.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

الأولى: ما منهج عرض حكم النّادر النَّحوي والصَّرفي عند ابن مالك؟ وما الضوابط التي اتَّبعها في منظومته لترتيب المسائل؟

الثّانية: ما موقف ابن مالك من مسائل الخلاف في ترتيب حكم النّادر النَّحوي والصرفي؟ وما مدى توافق واختلاف الشرَّاح في منهج ابن مالك في عرض مسائل النّادر في الألفيّة؟

الثّالثة: ما أثر النظم على عرض حكم النّادر عند ابن مالك في الخلاصة؟

فرضيات الدراسة:

- اتّباع ابن مالك منهجا استخدمه في منظومته في عرض القاعدة النحوية من حيث عرض حكم النّادر النحوي أو الصرفي.
- خروج ابن مالك عن منهجه في عرض حكم النّادر النحوي والصرفي الذي سار عليها في ألفيته؛ لإقامة الوزن أو القافية.
- هناك علاقة وثيقة بين ترتيب مسائل النّادر النَّحوية والعلل النحوية المختلفة، كالأصل والفرع، والقياس والشاذ، وغيرها.

أهمية الدراسة:

- أهمية ألفيَّة ابن مالك في الدَّرس النَّحْويّ والصّرفيّ؛ لعدَّها مرجعًا لا غنى لطلاّب علم العربية عنها.
- الكشف عن منهج ابن مالك في عرض حكم النّادر النحويّ والصرفيّ، والموازنة بين منهجه في عرض الحكم وموافقته ومخالفته لغيره.
- تنمية الثقافة النحوية للباحثة؛ للاطّلاع على المصادر والمراجع في ميدان التخصص.

منهجية الدراسة:

المنهج الذي قامت عليه الدراسة المنهج الوصفي القائم على الاستقراء بجمع المادة العلمية وتصنيفها، ثم تحديد المسائل والعلل في سبب تقديم حكم النّادر النحوي والصرفي عند ابن مالك، وتحليلها تحليلاً نحويًا أو صرفيًا، وصولاً إلى النتائج.

منهجية التحليل:

1- استقراء المادة العلمية، وجمعها من منظومة ابن مالك، وتصنيفها حسب استخدامات اللّفظة واشتقاقاتها.
2- تحديد مواضع التقديم والتأخير في مسائل النّادر عند ابن مالك في الخلاصة.
3- الوقوف على أسباب وعلل تقديم الحكم، والمقارنة بينها من خلال شروح الألفية المختلفة.
4- تحليل معايير التقديم والتأخير في حكم النّادر النّحوي والصرفي، وصولا للنتائج.

حدود الدراسة:

كتاب الخلاصة في النّحو لمحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت672هـ). تحقيق: د. عبد المحسن القاسم. وهو مصدر الدراسة (النّادر).

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحث واحد، يتناول التعريف بحكم النّادر في اللغة والاصطلاح، ثم عرض الجانب التطبيقي للمسائل النّحوية والصرفيّة في حكم النّادر.

الجانب النّظري المحور الأول: (مفهوم النّادر في اللّغة والاصطلاح)

يعد مصطلح النّادر من المصطلحات المستخدمة في المصنّفات النّحوية، والحدود بينه وبين القليل تتفق معياريًّا؛ فلا توجد قيمة عددية ثابتة للقليل حتّى يكون مستعملاً، وكذلك النّادر، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر، فالاستعمال الواحد يوصف بالنّدرة تارة، وبالقلّة تارة أخرى.

النادر لغةً واصطلاحًا

المعنى اللغوي لـ (النادر):

مادة "نَدَرَ" في المعاجم العربيّة تدلّ على السّقوط والخروج. جاء عند ابن فارس " :النون والدال والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على سُقوط شيءٍ أو إسقاطه. ونَدَر الشّيءُ: سقط."[1] وقال ابن منظور: "نَدَرَ الشيءُ يَنْدُرُ نُدُوراً: سَقَط، وقيل: سَقَطَ وشذَّ، وقيل: سقط من خَوْف شيء أَو من بين شيء أَو سقط من جَوْف شيء أَو من أَشياء فظهرَ. ونوادِرُ الكلام تَنْدُر، وهي ما شَذَّ وخرج من الجمهور، وذلك لظُهُوره."[2] وعند الفيروز آبادي: ونَوادِرُ الكلامِ: ما شَذَّ، وخَرَجَ من الجُمْهُورِ".[3] وعند أنيس: "نَدَرَ الشيءُ نُدُورًا: سقط".[4]

المعنى الفقهي لـ (النادر):

(1) معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ج5، (د.م: دار الفكر، 1399هـ-1979م)، ص408.

(2) لسان العرب، ج5، (بيروت: دار صادر، د.ت.)، ص199.

(3) القاموس المحيط، تح: محمد العرقسوسي، ط8، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1426هـ-2005م)، ص480-481. محيط المحيط، (بيروت: مكتبة لبنان، 1987م)، ص885.

(4) المعجم الوسيط، ط4، (مصر: مكتبة الشروق الدولية، 1425هـ-2004م)، ص910.

إنّ مصطلح النّادر يعدّ من المصطلحات الفقهية التي فيها مخالفة لرأي الجمهور والانفراد بالحكم. وعرّفه أبو البقاء بأنّه: "ما قلَّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس".[5]

المعنى الاصطلاحي لـ (النادر):

بتتبّع معنى النّدرة في كتب النّحاة أجد أنّ سيبويه استخدم لفظ "نوادر" في كتابه بقوله: "فإنَّما هذا الأقَلُّ نوادرُ، تُحفَظ عن العرب، ولا يقاس عَليها، ولكنّ الأكثر يقاس عليه".[6] فوصف الأقلّ بالنّادر، وكأنّ القلّة علّة للنّدرة، ومدعاة لعدم القياس والاقتصار على ما جاء في الاستعمال العربي.

عرّف الجرجاني مصطلح النّادر: "هو الذي يكون وجوده قليلاً؛ لكن يكون على القياس".[7] فربط بين النّدرة والقلّة، وكأنّ أحدهما علّة للآخر.

ونرى علاقة قائمة بين المعنى اللغوي والفقهي والاصطلاح النحوي للنادر، فهو في اللغة سقوط وشذوذ، وفي الفقه مخالفة وقلّة، وهذا هو ما دار عليه المصطلح نحويًا.

منهج ابن مالك في التّعبير عن النّادر:

النّادر من المصطلحات النّحوية التي تناولها ابن مالك في نظمه كغيرها من مصطلحات النحو التي لم تخلُ منها أبيات ألفيته في الأبواب النحوية والصرفية كلها، مُسْتَخدِمًا فيها تصريفات متعدّدة، كنحو: (نَدَر، وندور، ويندر، ونادر).

واعتمدت الباحثة في تقسيم مسائل النّادر كما جاءت في ألفيّة ابن مالك إلى: المسائل النّحوية والصرفيّة التي جاءت بلفظة "نَدَر"، المسائل النّحوية والصرفيّة التي جاءت بلفظة "ندور"، المسائل النّحوية والصرفيّة التي جاءت بلفظة "نادر"، والألفاظ في جملتها وإن اختلفت اشتقاقًا فهي متّفقة حكمًا.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت دراسة ألفية ابن مالك، ولكن لم أجد بحثًا تناول دراسة "تقديم الأحكام النحوية والصرفية في ألفية ابن مالك" –والله أعلم-، ومن أبرز تلك الدراسات:

- ألفية ابن مالك (تحليل ونقد)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، إعداد: عبد الله الهنادره، إشراف: د. أحمد عبد الدايم، 1409هـ.

تهدف الدراسة إلى بيان مدى إحكام عبارة ابن مالك للقواعد والمصطلحات النحوية، ودراسة الألفية من حيث بيان منهج ابن مالك فيها وآراءه واختياراته. وتوصّل الباحث إلى نتائج منها: أنّ هناك بعض الأبواب والمسائل النحوية لم يتعرض لها ابن مالك، وإنْ كان قد أشار إلى بعضها في بعض الأبواب.

- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة (دراسة تحليلية نقدية)، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، إعداد: دليلة مزوز، إشراف: أ د. محمد خان، 2008م.
- دور ابن مالك في علم النحو العربيّ (دراسة تحليلية وصفية)، رسالة ماجستير، جامعة سونن كاليجاكا الإسلامية، إعداد: عناية الكريمة، إشراف: أ.د. اندوس الحاج محمد فريبادي، 2008م.

تهدف الدراسة إلى معرفة علم النحو العربي، وشرح أفكار ابن مالك وإسهامه في علم انحو العربي. وتوصّلت الباحثة إلى نتائج منها: أنّ ابن مالك عاش أكثر من سبعين عام قضاها في الدراسة والتعليم.

(5) الكليات، ط2، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1419هـ-1998م)، ص529.

(6) الكتاب، تح: عبد السّلام هارون، ط3، ج4، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ-1988م)، ص8.

(7) معجم التعريفات، تح: محمد المنشاوي، (القاهرة: دار الفضيلة، د.ت)، ص107.

- المصطلح النحويّ عند ابن مالك (دراسة تحليلية للألفية)، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة، إعداد: مقراني وردة، يوسف كتيبة، إشراف: د. وزان ربيحة، 2013-2014م.

تهدف الدراسة إلى معرفة جهود ابن مالك في الدراسات النحوية، وإبراز مذهبه النحوي. وتوصّل الباحثان إلى نتائج منها: أنّ مدرسة البصرة نشأت منذ نشأ النحو، والكوفية نشأت بعد مدرسة البصرة، والمدرستين تتفقان في بعض الأصول النحوية، ولكن تختلفان في بعض النقاط.

- أمثلة ابن مالك في الألفية (دراسة تناصية)، إعداد: د. إبراهيم العريني، الجمعية المصرية للدراسات السردية، ع19، جامعة القاهرة، 2017م.

تهدف الدراسة إلى استيفاء النافع من التراث النحوي؛ من أجل أن يتبوأ النحو العربيُّ مكانًا عليًّا يعود من خلاله إلى سيرته الأولى قطبا رئيسا في التحليل اللغوي والشرعي. وتوصّل الباحث إلى نتائج منها: دلّ تناص ابن مالك على عبقريته في وضع المثال الذي تناص فيه في مكانه المناسب بدقة وبراعة؛ لكونه محكومًا بوزن وتصريع.

- جهود ابن مالك النّحويّة، رسالة ماجستير، جامعة مغنية، إعداد: ليلى أوزين، إشراف: أ. إبراهيم مناد، 2015-2016م.

تهدف الدراسة إلى التّمكّن من مادة النّحو وتجميع جهود واختيارات ابن مالك النّحوية ومدى توافقها أو مخالفتها لآراء النحاة. وتوصّلت الباحثة إلى نتائج منها: يعد ابن مالك من أوائل النحاة الذين استشهدوا بالحديث النبوي كأصل من أصول النحو العربي، وأكثر من الأمثلة التي تعين على فهم القاعدة النحوية.

- منهج ابن مالك في ترتيب أبواب الألفية، إعداد: د. سلطان العوفي، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، مج5، ع11، المدينة، 1437هـ.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الترتيب العام للألفية. وتوصّل الباحث إلى نتائج منها: حرص ابن مالك على ترتيب الأبواب وتناسبها في كتبه عمومًا، يؤكد اهتمامه بهذا الأمر، وأنّ حسن الترتيب من أهم أسباب شهرة الألفية ومنهجها.

- ظاهرة التقييد في ألفية ابن مالك، إعداد: د. سعود المنيع، مجلة العلوم العربية والإنسانية، مج10، ع3، جامعة القصيم، 2017م.

تهدف الدراسة إلى جمع ما قيده الناظم في ألفيته مما حقه الإطلاق، ففيه جمع ما ذكره الشرَّاح من تقييد وبيان موقفهم منه، وموقف ابن مالك في مصنفاته الأخرى. وتوصّل الباحث إلى نتائج منها: أنّ مظاهر التيسير والتسهيل عند ابن مالك في الخلاصة لها أثر في التقييد، واختلاف مقاصد التأليف عنده لها أثر على التقييد والإطلاق.

الجانب التطبيقي المحور الثّاني: المسائل النّحوية والصرفيّة التي جاءت بلفظة "نَدَر"

المسألة الأولى- حذف نون الوقاية في "ليت، ولعلّ"

قال المصنّف:

وليتني فَشا وليْتي ندَرَا ومعَ لعل اعكسْ وَكُن مخيَّرَا

"ليت، ولعلّ" حروف ناسخة، تعمل عمل الفعل فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهي عكس العمل مع "كان" في العمل؛ للفرق بينهم. وعلّة عمل الحروف النّاسخة؛ أنّها أشبه بالفعل المضارع.[8]

(8) بهاء الدين بن عقيل-محمد عبد الحميد، شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحه الجليل، ج1، (القاهرة: دار التراث، 1400هـ-1980م)، ص346.

ذكر المصنّف أنّ الكثير في كلام العرب[9] لحاقُ نون الوقاية في "ليت"، وقد تحذف على النّادر. نحو: (ليتني، وليتي). وفي هذه المقابلة بين الفاشي وهو (الكثير)، وبين (النّادر) تأكيد على أنّ النّادر مرادف للقليل. وذهب سيبويه والمبرّد والزّمخشري والشّلوبين وابن عصفور[10] إلى أنّ النّون في "ليت" لا تحذف إلا على الضّرورة.

وبناءً على ما سبق ذكره فإنّ حذف النّون مع ليت عند النّحويين على وجهين:

- الوجه الأوّل: على النّدرة، والنّدرة تعني الجواز في الشّعر أو النثر، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك وهو قول ابن السرّاج.[11]
- الوجه الثّاني: لا تحذف النّون إلا في الضّرورة، وهذا قيد بأنّها لا تستخدم في النّثر.

وذكر المصنّف أنّ لحاق النّون بِـ "لعلّ" عند العرب عكس استعمالها مع ليت، فالكثير تجريدها من نون الوقاية، ولم يأتِ في القرآن إلا بذلك[12] ومنه قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ﴾[13] [سورة القصص: آية 38]. ولحاق النّون معها نادر، وهذا ما ذكره ابن السرّاج والشّلوبين.[14]

فاتّصال نون الوقاية بليت ولعلّ جائز، وإن كان أحدهما أكثر من الآخر، في ليت الاتّصال أكثر والتّجرّد أقل، وفي لعل العكس، الاتّصال قليل والتجرّد أكثر.

والمنهج الذي سلكه ابن مالك في تحديد الحكم النّحوي مع ليت ولعل طريقة المقابلة، فذكر الحكم في ليت نصًّا، وفي لعلّ مقابلة به مع ليت (ومع لعلّ اعكس)، فبيّن حكمهما شيوعًا وندرة، وقدّم في النّظم الكثير على النّادر والقليل، تمشّيًا مع روح اللّغة التي تخضع لقوانين حكيمة، تضبط سلوكها الاستعمالي في البيئة اللّغوية.

المسألة الثّانية- مجيء خبر "كاد وعسى" مفردين

قال المصنّف:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ

(كاد وعسى) مثل (كان) في العمل، يرفعان المبتدأ وينصبان الخبر، إلا أنّ الخبر في (كاد وعسى) لا يكون إلا مضارعًا، نحو: (كاد زيدٌ يقوم، وعسى زيد أنْ يقوم). ثم ذكر المصنّف أنّه ندر وقوع الخبر فيهما مفردًا.[15] ومثال ذلك قول العرب:[16] (عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا).[17]

(9) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن عثيمين وآخرون، ج1، (مكة: جامعة أم القرى، 1428هـ-2007م)، ص331-332.

(10) الكتاب، مرجع سابق، ج2، ص370. المقتضب، تح: محمد عضيمة، ج1، (القاهرة: الأوقاف المصريّة، 1415هـ-1994م)، ص385. شرح المفصّل للزمخشري، قد: د. إميل يعقوب، ج2، (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1422هـ-2001م)، ص348. شرح المقدّمة الجزوليّة الكبيرة، تح: د. تركي العتيبي، ج2، (الرياض: مكتبة الرّشد، 1413هـ-1993م)، ص643. المقرّب، تح: أحمد الجواري-عبد الله الجبوري، ج1، (دن: د.م، 1392هـ-1972م)، ص108.

(11) الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3، ج1، (بيروت: مؤسسة الرّسالة، 1417هـ-1996م)، ص259.

(12) المواضع التي ذُكِرت في القرآن الكريم: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ﴾ [سورة يوسف: آية 46]. ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ [سورة طه: آية 10]. ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحًا﴾ [سورة المؤمنون: آية 100]. ﴿لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [سورة الزخرف: آية 4]. ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [سورة غافر: آية 36].

(13) ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي فَأَوۡقِدۡ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجۡعَل لِّي صَرۡحًا لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾

(14) الأصول، مرجع سابق، ج1، ص259. شرح المقدّمة الجزولية، مرجع سابق، ج2، ص643.

(15) ينظر: شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك، تح: محمد السّود، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1420هـ-2000م)، ص110. جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج1، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، د.ت)، ص303. الشّاطبي، مرجع سابق، ج2، ص262. نور الدين الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد عبد الحميد، (بيروت: دار الكتاب العربي،

عقد بداية مشابهة بين كان وكاد وعسى، ووجه الشبه فيهما العمل، غير أنّهما خالفتا كان في نوع الخبر فخبرهما لا يكون إلا مضارعًا، وبينهما فرق فخبر كاد يخلو من (أنْ) على الغالب، وخبر عسى مقترنًا بها، والنّادر فيهما إنّما هو رجوع للأصل واستصحابًا له، إذا الأصل في الخبر الإفراد، فكأنّه عَدَلَ عن الأصل في الباب وعاد إليه في بعض الاستعمالات تنبيهًا عليه.

وانتهج ابن مالك في هذه المسألة المقارنة بين باب نحوي وباب سابق، تربطهما علاقة النوع والعمل، فكان وأخواتها أفعال، وكاد وأخواتها كذلك، وكلاهما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وذكر الحكم في المسألة دون إشارة للكثير والغالب لأنّه معلوم من استخدامات كان وبابها، وهو باب سابق على باب أفعال المقاربة والرّجاء.

المسألة الثّالثة- تقديم الحال إذا كان العامل فيه ظرفًا أو مجرورًا

قال المصنّف:

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ

أجمع البصريون[18] على منع تقديم الحال على عامله المعنوي، فلا يجوز: (مجردةً تلك هند، أميرًا ليت زيدًا أخوك، راكبًا كأنّ زيدًا أسدٌ). ثم ذكر المصنّف أنه نُقِل عن العرب[19] تقديم الحال على عاملها -على النادر- إذا كان العامل في الحال ظرفًا أو مجرورًا، نحو: (سعيدٌ مستقرًا في هَجَر، أو عندك)، وهذا ما أجازه ابن كيسان، والفارسي، وابن برهان.[20] وذهب الأخفش الأوسط إلى الجواز مطلقًا،[21] وحجّته ما جاء بالسّماع من قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[22] [سورة الزمر: آية 67]. في قراءة عيسى بن عمر، بنصب مطوياتٍ على الحال.

وأجاز الكوفيون[23] تقديم الحال إذا كان صاحب الحال ضميرًا، نحو: (مررتُ ضاحكةً بك).

والمسألة خلاف بين النّحويين فالنّادر عند ابن مالك ممنوع عند البصريين إجماعًا، وفيه خلاف: فيه الجواز مطلقًا استنادًا على السّماع كما جاء عن الأخفش الأوسط، والسّماع قراءة والقراءة حجّة، وفيه أيضًا تفريع حسب

1375هـ-1955م)، ص128. ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص326. محمد بن عثيمين، شرح ألفيّة ابن مالك، ج1، (الرياض: مكتبة الرّشد، 1434هـ)، ص564.

(16) ينظر: الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص51. المبرّد، المقتضب، مرجع سابق، ج3، ص70. ابن يعيش، مرجع سابق، ج4، ص373. الشّلوبين، مرجع سابق، ج3، ص972. ابن عصفور، مرجع سابق، ج1، ص99.

(17) أحمد الميداني، مجمع الأمثال، تح: محمد عبد الحميد، ج2، (دم: مطبعة السنة المحمدية، 1374هـ-1955م)، ص7.

(18) ينظر: ابن النّاظم، مرجع سابق، ص240. ابن هشام، مرجع سابق، ج2، ص329. الأشموني، مرجع سابق، ص252. وابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص272. ابن عثيمين، مرجع سابق، ج2، ص509. سيبويه، مرجع سابق، ج2، ص124. المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج4، ص170. ابن السرّاج، مرجع سابق، ج1، ص219. عبد الرحمن الزّجاجي، الجمل في النّحو، تح: علي الحمد، (بيروت: مؤسّسة الرّسالة، 1404هـ-1984م)، ص35. ابن يعيش، مرجع سابق، ج2، ص8. الشّلوبين، مرجع سابق، ج2، ص733. ابن عصفور، مرجع سابق، ج1، ص156.

(19) ينظر: الشّاطبي، مرجع سابق، ج3، ص477.

(20) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، ص1579. محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن الحفظي-يحيى مصطفى، ج1، (د.م: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ-1966م)، ص653. جلال الدين السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ج2، (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1418هـ-1998م)، ص236.

(21) ينظر: ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص273.

(22) ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾

(23) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، ص1579. السّيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج2، ص236.

صاحب الحال إنْ كان ضميرًا، وما أجازه ابن مالك خاصٌ بالظّرف والجار والمجرور؛ لأنّهما مما تتوسّع بهما العرب، فتجعل لهما من الأحكام ما لا يكون في غيرهما.

وذكر الحكم في تقديم الحال على العامل المعنوي دون إشارة لما سواه؛ لأنّه نصّ فيما سبق من أبيات على الجائز في هذه المسألة، وهو التّقديم على العامل المتصرّف وما أشبهه. فكأنّه رتّب الأحكام بدءً بالجائز جوازًا مطلقًا، ثمّ ما جاء على غير ذلك وهو النّادر.

المسألة الرّابعة-نصب غدوة بعد لدن

قال المصنّف:

وأَلْزِموا إضافةً لَدُنْ فَجَرْ ونَصْبُ غُدْوَةٍ بها عنْهُمْ نَدَرْ

"لَدُن" من الأسماء اللّازمة للإضافة إجماعًا، وإنما وقع الخلاف فيما بعدها إذا كان منصوبًا، ولا تنصب "لدن" من مفردات العربيّة إلا "غدوة"، كما جاء في استعمال العرب. وجاء النّصب بعد "لَدُن" وهو نادر عند المصنّف. ورد عن بعض العرب[24] نصب "غدوة" بعد "لدن"، نحو: (لدن غدوةً) وهي منصوبة على التّمييز. وذكر المصنّف[25] أنّه نادر والقياس فيه الجرّ. ذكر سيبويه: "لَدُنْ لا تَنصب إلا في غُدْوة".[26] وحكى الكوفيون الرّفع فيها على إضمار كان، أي: (لدن كانت غدوةٌ).[27]نص بداية على المجمع عليه في صدر البيت مقدّمًا على النادر، والكثير أولى وأحق في التّقديم مما سواه

المسألة الخامسة- جمع "فُعَّل، وفُعَّال" لكل وصف معتلّ اللّام، على فاعل أو فاعلة

قال المصنّف:

وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ

وَمِثْلُهُ الْفُعَّالَ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَاماً نَدَرَا

ذكر المصنّف[28] أنّه من أمثلة جمع الكثرة "فُعَّل، وفُعَّال" وهو قياس لـ "فاعل، وفاعلة" سواء أكان صحيح العين أو معتلّة، نحو: (ضارب: ضُرَّاب)، و (صائم، صُوَّام). إلا إذا جاء معتلّ اللّام فإنّه يجمع هذا الجمع على النّادر، وقد سمع عن العرب قولهم: (قومٌ غُزًّى، وبُدًّى، وعُفًّى).[29]

بدأ بذكر الجموع القياسية، ثمّ أردفه بما ندر

المسألة السّادسة– إلحاق تاء التّأنيث في الاسم المؤنّث الزائد عن الثّلاثة أحرف عند تصغيره

قال المصنّف:

وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيّاً كَثَرْ

إذا صُغِّر المؤنّث الثلاثّي، الخالي من علامة التّأنيث، فإنّ التّاء لا تلحقه إنْ خِيفَ اللّبس، نحو: (شَجَر: شُجَيْر)، و (بَقَر: بُقَيْر).[30]

---

(24) ينظر: الشّاطبي، مرجع سابق، ج4، ص121.

(25) ينظر: ابن النّاظم، مرجع سابق، ص284. ابن هشام، مرجع سابق، ج3، ص148. الأشموني، مرجع سابق، ص319. وابن عقيل، مرجع سابق، ج3، ص68.

(26) الكتاب، مرجع سابق، ج3، ص119.

(27) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، ص1456. السّيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج2، ص162.

(28) ينظر: ابن النّاظم، مرجع سابق، ص551. ابن هشام، مرجع سابق، ج4، ص314. الشّاطبي، مرجع سابق، ج7، ص112. الأشموني، مرجع سابق، ص684. وابن عقيل، مرجع سابق، ج4، ص123.

(29) ينظر: سيبويه، مرجع سابق، ج4، ص48.

وشذّ ترك التّاء في المؤنّث الثّلاثي إذا لم يؤدِ اللّبس. وعند تصغير الاسم الزّائد عن الثلاثة أحرف، فإنّ التّاء تلحقه على النّادر عند المصنّف، نحو: (قُدَّام: قُدَيْدِيْمَة).[31]

ذكر ما خلا من التاء عند التّصغير قياسًا، وتبعه بالشّاذ، والشّاذ في هذا البيت والنّادر على السواء، فمن منهجه التنويع في المصطلحات في البيت الواحد، فالشّاذ والنّادر هنا مترادفان.

المسألة السّابعة-تصحيح ما عينه واو أو ياء عند بناء اسم المفعول من الفعل

قال المصنّف:

وما لإفعالٍ من الحذفِ ومِنْ نَقْلٍ فمفعولٌ بهِ أيضًا ضَمِنْ

نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِيْ الْوَاوِ وَفِي ذِيْ الْيَا اشْتَهَرْ

إذا جاء الفعل على زنة "مفعول" معتلّ العين بالواو، نحو: (ثوبٌ مَصْوُوْنٌ) والقياس: مَصُونٌ.[32] فإنّه على النّادر عند المصنّف تصحيح العين، نحو: (مَصْوُوْنٌ).[33] قال الفرّاء: "وليس يأتي مفعول من ذواتِ الثلاثة من ذواتِ الواوِ بالتمام إلا حرفان، وهو مِسْكٌ مَدْوُوفٌ، وثَوْبٌ مَصْوونٌ، فإنَّ هذين جَاءا نادِرَين، والكلام مَصُونٌ ومَدُوفٌ"[34]

قدّم النّادر على المشتهر في هذا البيت، وإن كان الأشهر بالتقديم أحق وأولى، وإنما ألجأه لذلك إقامة الوزن.

المسائل النّحوية والصرفيّة التي جاءت بلفظة "نادر"

المسألة الأولى- الحكاية بـ "مَنْ" في الوصل

قال المصنّف:

وَإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ مَنُون فِي نَظْمٍ عُرِفْ

"مَنْ" لها حالان: وصل، ووَقْفٌ. وعند السؤال بها عن منكور في الوقف؛ فإنّه يُحْكَى فيها ما له من إعراب، وتُشبع الحركة التي على النّون، فتقول لمن قال جاءني رجل: (مَنُو)، ولمن قال رأيت امرأة: (مَنَهْ، أو مَنَتْ)، وفي المثنّى المذكّر: (منان) والمؤنّث: (مَنْتَان) وغيرهم. وإذا وُصِلَت فإنّها تكون بلفظ واحد في الجميع.[35]

ذكر المصنّف[36] أنّه جاء على النّادر الحكاية بِـ "مَنْ" في الوصل، وأجازه يونس وهو مذهب لبعض العرب، نحو: (مَنُو يا فتى؟)،[37] والأفصح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وجمهور النّحاة[38] بأنْ تكون بلفظ واحد في الجميع، نحو: (مَنْ يا فتى؟).

ذكر الشّائع في الاستعمال، ثم النّادر

---

(30) ينظر: ابن عقيل، مرجع سابق، ج4، ص150.

(31) ينظر: ابن النّاظم مرجع سابق، ص564. ابن هشام، مرجع سابق، ج4، ص330. الشاطبي، مرجع سابق، ج7، ص412. الأشموني، مرجع سابق، ص721. وابن عقيل، مرجع سابق، ج4، ص151. ابن عثيمين، مرجع سابق، ج3، ص573.

(32) أنّه يجب ضمُّ واوه، وبعدها واوُ مفعول، فيجتمع واوان وضمّة، فتحذف الواو الثّانية.

(33) ينظر: ابن النّاظم، مرجع سابق، ص613. ابن هشام، مرجع سابق، ج4، ص403. الشّاطبي، مرجع سابق، ج9، ص345. الأشموني، مرجع سابق، ص865. وابن عقيل، مرجع سابق، ج4، ص237-238. الكتاب، مرجع سابق، ج4، ص348.

(34) ابن السكيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، (مصر: دار المعارف، د.ت)، ص222.

(35) ينظر: ابن عقيل، مرجع سابق، ج4، ص87-88.

(36) ينظر: ابن النّاظم، مرجع سابق، ص531. ابن هشام، مرجع سابق، ج4، ص283. الشّاطبي، مرجع سابق، ج6، ص337. الأشموني، مرجع سابق، ص642. وابن عقيل، مرجع سابق، ج4، ص88.

(37) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، ص682.

(38) ينظر: الكتاب، مرجع سابق، ج2، ص209-210. المبرّد، المقتضب، مرجع سابق، ج2، ص306. الزجاجي، الجمل في النّحو، مرجع سابق، ص336. ابن يعيش، مرجع سابق، ج2، ص420. ابن عصفور، مرجع سابق، ج1، ص299. السّيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج3، ص228.

المسألة الثّانية- إتباع عين الاسم لفائه عند جمعه جمع مؤنّث سالم

قال المصنّف:

وَنَادِرٌ أَوْ ذو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُه أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

عند جمع ما ليس فيه هاء التّأنيث بالألف والتّاء، وكان معتلّ العين بالياء بفتح الياء، نحو: (عِير: عِيَرات)، وهو نادر واتّفق عليه جميع العرب،[39] والقياس التّسكين، نحو: (عِيْرات).

جمع في البيت الواحد ثلاثة أحكام للمجموع وليس فيه الهاء:

النّادر

الضّرورة

اللّغة

ولعلها جميعًا تتّفق في الجواز لا على الوجوب أو الكثرة، والجامع بينهما قلّة الاستعمال، والاقتصار على المسموع.

المسألة الثّالثة- إبدال الواو الوقعة لامًا لِـ "فُعْلى" وصفًا ياءً

قال المصنّف:

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لا يَخْفَى

إذا اعتلّت لام "فُعْلى" وكانت لامها واوًا واقعة صفة، فإنّها تقلب ياءً، نحو: (الدُّنيا، والعُليا). وذكر المصنّف أنّه جاء على النّادر عند أهل الحجاز قولهم: (القُصْوى) -في تأنيث الأقصى-، ويقابله عند بني تميم قولهم: (القُصْيَا) وهو القياس.[40]

أخّر النادر على الشائع

المسألة النّحوية التي جاءت بلفظة "يندر، وندور"

المسألة الأولى- القصر والنّقص في "أب، وأخ، وحم"

قال المصنّف:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ والنَّقْصُ فِي هذا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

وَفِي أبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

"أبٌ، وأخٌ، وحمٌ" من الأسماء السّتة التي ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرّ بالياء.[41]

ذكر المصنّف[42] في هذا البيت ثلاث لغات لاستعمال "أب، وأخ، وحم": فالنّادر جاء على لغة النّقص، والأشهر فيهم على لغة القصر، * والأكمل فيهم على لغة الإتمام. وجاءت لغة النّقص في بيت رؤبة بن العجاج بقوله:[43]

---

(39) ينظر: ابن النّاظم، مرجع سابق، ص546. ابن هشام، مرجع سابق، ج4، ص307. الشّاطبي، مرجع سابق، ج6، ص481. وابن عقيل، مرجع سابق، ج4، ص113.

(40) ينظر: ابن النّاظم مرجع سابق، ص606. ابن هشام، مرجع سابق، ج4، ص388. الشاطبي، مرجع سابق، ج9، ص202. الأشموني، مرجع سابق، ص852. وابن عقيل، مرجع سابق، ج4، ص227.

(41) ينظر: ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص48-49.

(42) ينظر: ابن النّاظم، مرجع سابق، ص20. ابن هشام، مرجع سابق، ج1، ص46. الشّاطبي، مرجع سابق، ج1، ص151. الأشموني، مرجع سابق، ص32. ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص49. ابن عثيمين، مرجع سابق، ج1، ص130.

* لزوم الألف مطلقًا في جميع حالات الإعراب.

(43) رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار من العرب، صححه: وليم بن الورد، ج3، (دم: دت، 1903م)، ص182.

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ وَمَنْ يُشابِهُ أَبَهُ فَما ظَلَمْ[44]

قدّم النّادر استعمالًا على الأشهر؛ لأنّ النّظم يضطره لمخافة النّسق في ترتيب الحكم على صورة واحدة.

المسألة الثّانية- بناء فعل التّعجب مما لم يستوفِ الشّروط

قال المصنّف:

وَبِالنُّدُورِ احْكُم لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلا تَقِسْ عَلَى الّذِيْ مِنْهُ أُثِرْ

يصاغ فعل التّعجب على صيغة قياسية، وغير قياسية.

جاء ما ورد عن العرب[45] أنّه قد يبنى فعل التّعجب مما لم يستوفِ فيه الشّروط [46]بأفعال مساعدة،[47] وجاء عند المصنّف على وجه النّدور، فإنّه يحفظ ولا يقاس عليه، نحو: (ما أَخْصَرَهُ!) من اختُصر، فبنوا أفعل من فعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرف، وهو مبني للمفعول.

وأخّر النّادر على الشّائع استعمالًا، وهو الأكثر في ترتيب أحكامه، والأعدل في طرائق اللغة واستعمالات أهلها.

الخاتمة

تناولت الدراسة منهج ابن مالك في حكم النّادر النّحوي في خلاصته، وخلُصتْ الدراسة إلى عدّة نتائج:

جاء المعنى اللّغوي للنّدور مرادفًا للشّذوذ، ويختلف عنهم القليل. وفي المعنى الفقهي جاء النّادر مرادفًا للقلّة.

من منهج ابن مالك في التّعبير عن حكم النّادر لفظ نادر، بقوله:

"وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ مَنُون فِي نَظْمٍ عُرِفْ"

1- قد يكون حكم النّادر عند ابن مالك ممنوع عند البصريين، وذلك في مسألة تقديم الحال إذا كان العامل فيه ظرفًا أو مجرورًا.

2- بعض مسائل النّادر تختلف عند ابن مالك وغيره من النّحويين، فهو يكون عنده نادر أو قليل، ويكون عند غيره ضرورة.

3- بعض النّادر يكون خاصًا بلفظة بعينها كما جاء في "لدن"، فإنّها تجرّ ما بعدها زمانًا ومكانًا، ولكنّها قيّدت بنصب غدوة دون غيرها من الأزمنة والأمكنة.

4- يجمع ابن مالك حكمين نحويين في بيت واحد، ويقابل بينهما، وذلك في قوله:

" وَفِي أبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ"

5- يغلب على ذكر النادر عند ابن مالك أن يسيق بالكثير والشائع.

6- يقدّم ابن مالك أحيانًا حكم النّادر على المشتهر من أجل القافية، وذلك في مسألة إعراب "أب، أخ، حم".

المصادر والمراجع

1- الإستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ-1966م.

(44) البيت من بحر الرّجز المسدس، ومعناه اللّغوي: (عدي): أراد به عدي بن حاتم الطائي. (اقتدى): يريد أنّه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته. (فما ظلم): يريد أنّه لم يظلم أمه؛ لأنّه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه. الشّاهد في البيت: استعمل "الأب" في الموضعين بحذف اللّام معربًا بالحركات على لغة النّقص. ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص50، هامش رقم 5. العيني، مرجع سابق، ص188.

(45) ينظر: ابن النّاظم، مرجع سابق، ص331. ابن هشام، مرجع سابق، ج3، ص266. الشّاطبي، مرجع سابق، ج4، ص495. الأشموني، مرجع سابق، ص368. وابن عقيل، مرجع سابق، ج3، ص156. ابن عثيمين، مرجع سابق، ج3، ص178.

(46) وشروط صياغة فعلا التّعجب: أنْ يكون الفعل ثلاثيًا، ومتصرّفًا، وأنْ يكون معناه قابلاً للمفاضلة، وأنْ يكون تامًا، ولا يكون منفيًا، ولا يكون الوصف منه على أفْعَل، ولا يكون مبنيًا للمفعول. ابن عقيل، مرجع سابق، ج3، ص154.

(47) التعجّب من الأفعال التي لم تستكمل الشّروط بِأَشْدِدْ وبأَشَدَّ ونحوه.

2- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتاب العربي، 1375هـ-1955م.
3- الأندلسي، أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الفانجي، 1418هـ-1998م. والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم، 1419هـ-1998م.
4- أنيس، إبراهيم، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 1425هـ-2004م.
5- البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، 1987م.
6- الجرجاني، علي بن محمد، معجم التعريفات، دار الفضيلة، د.ت.
7- الحمدان، محمد، القليل والنّادر في الاستعمال عند النّحاة، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك كلية الآداب، المملكة الأردنية الهاشمية، 1411هـ-1991م.
8- الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النّحو، مؤسّسة الرّسالة، 1404هـ-1984م.
9- ابن السرّاج، محمد بن سهل، الأصول في النّحو، ط3، مؤسسة الرّسالة، 1417هـ-1996م.
10- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، دار المعارف، د.ت.
11- سيبويه، الكتاب، ط3، مكتبة الخانجي، 1408هـ-1988م.
12- السّيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار الكتب العلميّة، 1418هـ-1998م.
13- الشّلوبين، عمر، شرح المقدّمة الجزوليّة الكبيرة، مكتبة الرّشد، 1413هـ-1993م.
14- الشّاطبي، إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، 1428هـ-2007م.
15- ابن عثيمين، محمد، شرح ألفيّة ابن مالك، مكتبة الرّشد، 1434هـ.
16- العجاج، رؤبة، مجموع أشعار من العرب، د.ا.ن، 1903م.
17- ابن عقيل، عبد الله، شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحه الجليل، دار التراث، 1400هـ-1980م.
18- ابن فارس، أحمد معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، 1399هـ-1979م.
19- الفيروز آبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة، 1426هـ-2005م.
20- الميداني، أحمد، مجمع الأمثال، مطبعة السنة المحمدية، 1374هـ-1955م.
21- الكفوي، أبو البقاء الكليات، ط2، مؤسسة الرسالة، 1419هـ-1998م.
22- المبرّد، محمد، المقتضب، الأوقاف المصريّة، 1415هـ-1994م.
23- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، دار الفكر، 1422هـ-2001م.
24- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، د.ت.
25- مؤمن، علي، المقرّب، د.ا.ن، 1392هـ-1972م.
26- ابن الناظم، بدر الدين، شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة، 1420هـ-2000م.
27- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، منشورات المكتبة العصرية، د.ت.
28- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصّل للزمخشري، دار الكتب العلميّة، 1422هـ-2001م.